الجمهورية اللبنانية
وزارة الاقتصاد والتجارة

تصور وزارة الاقتصاد والتجارة
لاستبدال برنامج الدعم بالعملات الأجنبية الحالي
ببرنامج تعويضات نقدية بتغطية واسعة للمواطنين اللبنانيين

1- برنامج مصرف لبنان لدعم المنتجات بالنقد الأجنبي

يمنح مصرف لبنان تجار الجملة والحكومة الدولار الأميركي مقابل مبلغ 1507 ليرة لبنانية، لتغطية 85٪ إلى 90٪ من قيمة المواد الأساسية، كالقمح والأدوية والوقود، ومبلغ 3900 ليرة لبنانية لتغطية ما نسبته 100٪ من قيمة سلة منفصلة من السلع الأساسية. هذه الآلية تترافق مع تعدد أسعار الصرف في السوق السوداء، إذ تصل قيمة الدولار إلى حدود الـ8000 ليرة لبنانية. بالإضافة إلى ذلك، يطلب مصرف لبنان الودائع النقدية بالليرة اللبنانية لتوفير الدولار المرتبط بها، الأمر الذي أوجد سعر سوق سوداء لليرة اللبنانية النقدية، مقابل سعر الليرة المودعة في البنوك.

يستنزف دعم مصرف لبنان بالعملات الأجنبية للواردات والمواد الأساسية والاحتياجات الحكومية احتياطاته بنحو 6.5 الى 7 مليار دولار سنويًا من احتياطيات العملات الأجنبية ويكلف حوالي 4.5 الى 5 مليار دولار أميركي من الأرباح والخسائر، الأمر الذي يقلل بشكل كبير من الوقت المتاح لإجراء إصلاحات لتجنب تعديل قسري وغير منظم لسعر الصرف.

على الجانب الإيجابي، يضع الدعم، على المدى القصير جدًا، سقف لأسعار هذه المنتجات، ما يمنع تفاقم ضغوط الاستهلاك التضخمي.

من المعروف أن دعم المنتجات هو تنازلي، حسب طبقات المجتمع، ويفيد بشكل أساسي الخُمس الأغنى، على سبيل المثال:

- 24٪ من الخُمس الأفقر يمتلكون سيارات مقابل امتلاك 80٪ من الخمس الأغنى لسيارات (لبنان HBS 2012).
- 6٪ فقط من إجمالي دعم وقود النقل في لبنان يحصل عليها الربع الأفقر، بينما الأغنى يحصل على 55٪ من إجمالي الوقود (وزارة البيئة / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2015).

بالإضافة إلى ذلك، فإن التحكم في أسعار المواد المدعومة لا يكون فعالًا بنسبة 100٪ ويستفيد مجتمع الأعمال من دعم المنتجات كما يترك مجالًا لسوء الاستخدام والتهريب.

أخيرًا وليس آخرًا، يتمتع الأجانب المقيمون (بما في ذلك الموظفون ذوو الأجور العالية في المنظمات الدولية والسفارات) بنفس المزايا التي يتمتع بها المقيمون اللبنانيون.

باختصار، لا يمكن تحمل تكاليف دعم أسعار المنتجات خلال الأزمة الحالية، كما أنها غير منصفة وغير فعالة كأدوات سياسية لمساعدة الفقراء والضعفاء، لكنها كانت ضرورية كحل مؤقت حتى يتم تنفيذ برنامج كامل.

2- اعتبارات اقتصادية كلية حاسمة

إذا أوقف أو خفّض بشكل ملحوظ مصرف لبنان ضخ العملات الأجنبية لتجنب استخدام الاحتياطيات الإلزامية للبنك، فسوف يرتفع طلب السوق على النقد الأجنبي، مما يؤدي إلى تضخم مفرط، وخفض قيمة العملة، واضطرابات اجتماعية خطيرة.
ونتيجة لذلك، لا يوجد خيار سوى استمرار مصرف لبنان في تقديم الدولارات حتى يتم الاتفاق على برنامج صندوق النقد الدولي وتنفيذه.

3- استبدال دعم العملات الأجنبية الحالي ببرنامج تعويض نقدي واسع التغطية

يجوز لكل مواطن لبناني مقيم في لبنان التقدم بطلب للحصول على دعم التحويلات النقدية: إن نهج التغطية الواسعة يشمل تحديد واستبعاد الأغنياء حتى لا ننسى أي شخص يحتاج إلى مثل هذا الدعم، مبدئيًا سيتم استثناء أغنى 20٪ إلى 30٪ من السكان (من خلال اختبار الثراء)، وتغطية نسبة 70٪ إلى 80٪ المتبقية من السكان (بدلاً من معرفة من هم الفقراء). مع تحسن الاقتصاد والقوة الشرائية، ومع تحسين جودة قاعدة البيانات، يمكن تخفيض التغطية تدريجياً إلى 30٪ على مدى 5 سنوات متقاربة ضمن برنامج شبكة الأمان المستهدف المعتاد.
عدد الأفراد المدعومين سينخفض فورًا من 6 إلى 3 مليون! وستتبع التكلفة ذات الصلة وفقًا لذلك...
سيتم التفحّص من مبلغ الدعم للبالغ والطفل (أقل من 23 عامًا) لتغطية الاحتياجات الأساسية للأسر الأكثر فقرًا وتعويض القوة الشرائية للأسر الأخرى لشراء السلع الأساسية. يمكن أن تستخدم الأسرة مبلغ التحويل النقدي غير المشروط المستلم بحرية لشراء أي نوع من السلع التي ترغب فيها، مما سيؤدي إلى زيادة كفاءة الاقتصاد الكلي كما قد يقلل الواردات وقد يعزز الاستهلاك المحلي:

- تبين أن التحويلات النقدية غير المشروطة تزيد من الاستهلاك، والرفاهية النفسية، والأمن الغذائي (مختبر إجراءات الفقر التابع لمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا).
- لم تجد الغالبية العظمى من الدراسات أي تأثير على الإنفاق على الكحول أو التبغ (البنك الدولي ومعمل مكافحة الفقر التابع لمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا).
- النفقات العامة على المنح النقدية تعد أقل بكثير مقارنة بأي شكل آخر من أشكال الدعم (مثل قسائم البنزين، والمساهمة العينية، وما إلى ذلك).

المرحلة الأولى، سيتم تنفيذ برنامج التعويض النقدي المباشر للمواطنين اللبنانيين وسيحل محل الدعم الحالي للعملات الأجنبية على جميع المواد الأساسية والخبز والوقود (باستثناء مؤسسة كهرباء لبنان والأدوية)، وستعكس أسعار السلع أسعار السوق، والتي سوف يؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي على الواردات، وزيادة المنافسة وانخفاض كبير - شبه كامل - في التهريب. كما سيدفع الكل (ومنهم غير المقيمين وغير المواطنين) أسعار السوق الحقيقية.
تعتبر **الكهرباء** ضرورية للشركات والمستهلكين، وعلى هذا النحو وحتى يتم تنفيذ برنامج إصلاح لمؤسسة كهرباء لبنان وتسعيرتها، مع ملاحظة أن هذا الدعم لا يمكن أن يتم "تهريبه" أو إساءة استخدامه كمنتجات أخرى.
كما يجب أن يستمر دعم **الأدوية والمستلزمات الطبية** في الوقت الحاضر الى ان يتم إصلاحًا كاملاً للقطاع الطبي لأن أي برنامج جيد طويل الأجل يتطلب إصلاحًا كاملاً للقطاع الطبي، ومع ذلك، في غضون ذلك، يجب مراجعة هذا الدعم وترشيده وتكييفه مع المستوى الدولي. على سبيل المثال:

- دعم 100٪ من المواد الخام لصناعة الأدوية والإمدادات للصناعة المحلية على ان تكون الارخص.
- وقف دعم أي استيراد مع منتجات مماثلة مصنعة في لبنان على ان تكون الارخص.
- دعم سعر البديل الأرخص للأدوية، اذا وجد الخيار بنوعية بتلبي المعايير الدولية.
- المضادات الحيوية وأدوية الأمراض المزمنة والمُستعصية تُعطى بوصفة طبية فقط.
- وقف القانون الذي يسمح للأطباء بإجبار الصيدلية على بيع الأدوية غير العامة.
- يتم التسديد للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والتعاونيات أرخص سعر للمنتجات المتاحة فقط (المنتجات العامة و / أو الأرخص عند توفرها).
- يجب وضع آلية مراقبة خاصة لضبط الأدوية والإمدادات عالية القيمة لتجنب التهريب وسوء الاستخدام.
- يجب مراقبة الجودة والموافقة على الأدوية: إزالة أي دواء من السوق لم يتم تصنيعه في لبنان أو غير معتمد بشهادة عالية المستوى مثل FDA أو EMEA أو كندا أو FDA السعودية أو ما شابه ذلك.
- الخ.

يجب على مصرف لبنان أن يواصل في هذه المرحلة تقديم الدعم لمؤسسة كهرباء لبنان والأدوية والمستلزمات الطبية،

المرحلة ثانية (2021؟)، متزامناً مع إصلاح لمؤسسة كهرباء لبنان، وإذا لزم الأمر، يجب إجراء تعديل لمبلغ التحويل النقدي جنبًا إلى جنب مع الإصلاح.

المرحلة ثالثة (2022؟)، متزامناً مع إصلاح القطاع الطبي (مثلاً، تغطية طبية واسعة للمواطنين اللبنانيين).

4- <u>نتيجة ما سبق:</u>

هذا البرنامج سوف:

- **يقلص صافي تدفق النقد الأجنبي من البنك المركزي.**
- **يخفض تكلفة الدعم.**
- **يحقق توفيراً كبيراً للاقتصاد.**
- **سيكون خطوة جيدة نحو تنفيذ برنامج محتمل لصندوق النقد الدولي.**

لكن هذا البرنامج لا يلغي الضرورة الملحة لتشكيل حكومة جديدة، للاتفاق مع صندوق النقد الدولي (IMF) ولتنفيذ الإصلاحات المطلوبة (واهمها إقرار قانون الكابيتول كونترول).

ملاحظات مهمة:

- ***أي حل صحيح يجب ان يمر عبر البرلمان، الذي يمكنه اتخاذ جميع القرارات اللازمة .***
- ***ينبغي الا يتغير برنامج الدعم الحالي بشكل كبير أثناء انتظار تنفيذ هذا البرنامج.***
- ***سيكون من المهم أن يكون هناك برنامج مشابه للاجئين يجب أن يمول من قبل المجتمع الدولي وبالتالي يجلب العملة الصعبة إلى البلاد.***

5- مبلغ الاستحقاق الشهري والتغطية المقترحة حسب السنة (مليون دولار):

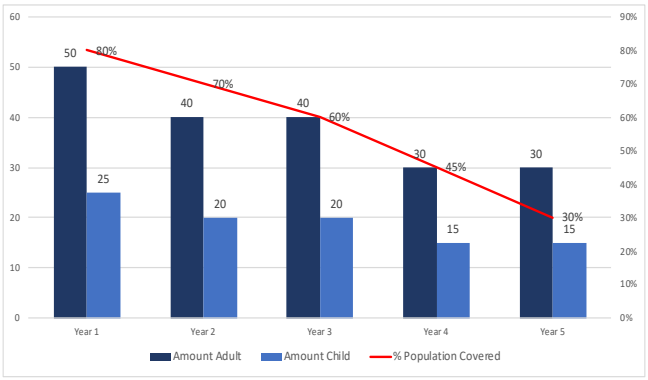

يحصل اللبنانيون البالغون (23 عامًا فأكثر) على 50 دولارًا شهريًا في السنة الأولى من برنامج التعويضات، و40 دولارًا في السنتين الثانية والثالثة، و30 دولارًا في العامين الرابع والخامس ويحصل الأطفال (أقل من 23 عامًا) على نصف هذا المبلغ.
تنخفض التغطية تدريجياً مثلاً من 80٪ السنة الأولى إلى 75٪ في الستة المقبلة و70٪ و60٪ و45٪ و30٪ للأربع سنوات القادمة على التوالي.

6- نصيب الفرد من الاستحقاقات كنسبة مئوية من الإنفاق:

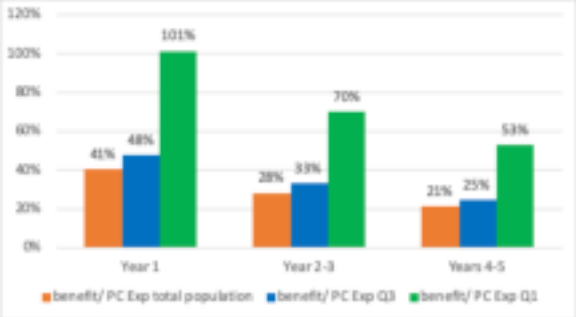

خلال السنة الأولى، يغطي مبلغ الدعم 101٪ من الاحتياجات الأساسية لأفقر 25٪ من السكان و41٪ من الربع الثالث (الطبقة المتوسطة سابقًا) لحماية قوتهم الشرائية.
تنخفض هذه التغطية مع تحسن الاقتصاد وتحسن جودة قاعدة البيانات وزيادة استبعاد الذين لا يحتاجون الى الدعم.

7- مصادر التمويل:

ان قروض ESSN من البنك الدولي والمنح المقدمة من الاتحاد الأوروبي وألمانيا، أي ما مجموعه +/- 300 مليون دولار تغطي جزئياً فقط (12.5$ / شخص) 240 ألف أسرة أي حوالي 1.3 مليون لبناني يمثلون 32٪ من السكان.

وبالتالي، وبناءً على برنامج تعويضات نقدية بتغطية واسعة، نحن بحاجة إلى:
- استدراج مانحين آخرين.
- أن يصادق البرلمان على الميزانية اللازمة بالليرة اللبنانية.

والهدف من ذلك:
- تغطية الرصيد لاستكمال أي قروض ومنح من المجتمع الدولي لأفقر 240 ألف أسرة؛
- تغطية الأفراد الآخرين بالكامل.

سيتم منح المبلغ الذي سيقدمه المجتمع الدولي بالعملة الأجنبية والمبلغ المتوفر من خلال الميزانية الذي سيدفع لمصرف لبنان وسيوفر مقابله مصرف لبنان الدولار الأميركي بسعر 1507.5، **كعملة إلكترونية**.
وبالتالي، **سيتم تقديم الدعم إلى رب الأسرة بالدولار الأميركي** من خلال بطاقة إلكترونية و/أو تطبيق على الهاتف و/أو حساب مصرفي ولن يتأثر مبلغ الدعم بأي تخفيض إضافي لقيمة العملة.

سيدفع المستهلك بالبطاقة بناءً على سعر السوق السوداء (حاليًا +/- 8.000 ليرة لبنانية / دولار). في النهاية، يمكن استخدام أي مبلغ موجود على البطاقة حصراً:
- من قبل المستهلكين لدفع ثمن البضائع.
- من قبل محترفين لدفع رواتب المهنيين الآخرين.
- لاستيراد البضائع من قبل المستوردين.

ونتيجة لذلك، فإن الدولارات التي يقدمها مصرف لبنان ستعود بالضرورة إلى مصرف لبنان أو، على الأرجح، ستوفر دولارات جديدة للواردات مما يخفف الضغط على سعر صرف الدولار.

8- التكاليف والوفورات:

إن خَدم البرنامج أعلاه 700.000 أسرى بتكلفة بحدود 1.5 مليار دولار في السنة الأولى، وبمتوسط تكلفة 800 مليون دولار سنويًا على مدار 5 سنوات – مع ملاحظة أن البرنامج المقدم إلى صندوق النقد الدولي قد توقع متوسط ميزانية شبكة الأمان الاجتماعي البالغة 750 مليون دولار أمريكي سنويًا (يمكن تنقيح هذه الأرقام مثلاً من خلال تحديد مستويات مختلفة من الدعم حسب الملف الشخصي).

التوفير المتوقع سيكون ذو شقين:
- أولا، تقليص تدفق احتياطيات مصرف لبنان من 3 مليار في السنة الأولى لتصل إلى 5.3 مليار ابتداء من السنة الثالثة ان نفذت المرحلة الأولى فقط وأكثر ان نفذت كل المراحل.
- ثانيًا، تحقيق وفورات صافيgeoة في التكاليف تبدأ من2.1 مليار في السنة الأولى لتصل إلى 13.7 مليار على مدى 5 سنوات ان نفذت المرحلة الأولى وأكثر ان نفذت كل المراحل.

9- الخطوات التالية:

يجب:
- إعداد منشور يجبر المصدرين على **إعادة العملة الأجنبية إلى لبنان** طالما أنهم يستفيدون من الإعانات (أي عملياً جميعهم يستفيدون من دعم الكهرباء والنفط).
- اعداد **مشروع قانون** بالموافقة على هذا البرنامج وتأمين تمويله عام 2021 واقراره من قبل مجلس النواب.
- **التواصل** على نطاق واسع مع المجتمع المدني ومجتمع الاشغال حول هذا البرنامج.
- **تطوير/استكمال قاعدة البيانات** ذات الصلة في رئاسة مجلس الوزراء أو في الجيش اللبناني باستخدام الأجهزة والبرامج والموظفين المتاحين حاليًا والبدء في الرجوع إليها مع جميع قواعد البيانات الموجودة وتحديد/تحسين معايير الاستبعاد وتطبيقها.
- دعوة المواطنين اللبنانيين للتسجيل في برنامج الدعم **باستخدام رقم الهوية كرقم تعريفي فريد** لكل شخص:
  - هذه هي أفضل الممارسات العالمية لتجنب / تقليل الازدواجية والاحتيال.
  - لا تحتوي قواعد البيانات الحالية على مثل هذا التعريف الفريد وتحتاج إلى ترقيتها وتوحيدها.

المرفق الاول: تقدير اثر الدعم إذا لم يتم إجراء أي تغيير

Current FX Subsidies Program Analysis (m$)	Current Situation: Annual Estimated Extrapolation					Monthly Estimate	
	Consumption			Subsidized		Subsidized	
	Amount	FX Rate	%	Amount	Cost	Amount	Cost
Fuel EDL	1,000	1,515	90%	900	781	75	65
Gaz (LPG)	110	1,515	90%	99	86	8	7
Mazout	1,195	1,515	90%	1,075	933	90	78
Other Fuel Market	1,070	1,515	90%	963	835	80	70
Medication / Supplies	1,300	1,515	85%	1,105	996	92	83
Wheat	150	1,515	90%	135	117	11	10
Essential Items	960	3,900	100%	960	492	80	41
Miscelleneous (estimate)	1,200	3,900	100%	1,200	615	100	51
Total	**6,985**	**2,253**	**92%**	**6,437**	**4,855**	**536**	**405**

المرفق الثانى: عملية التسجيل

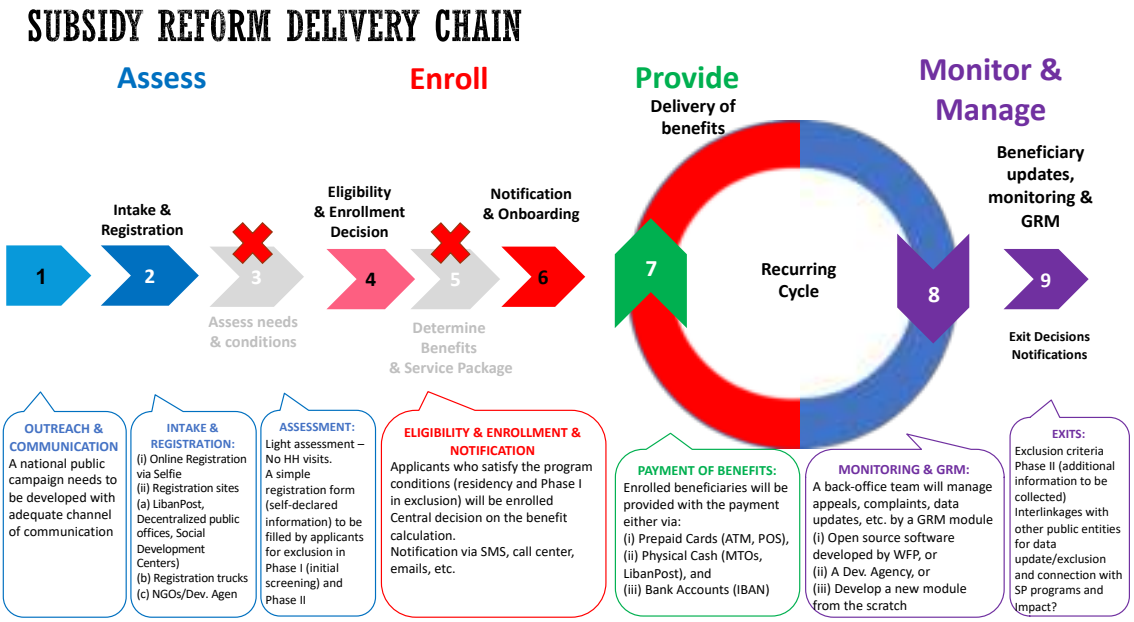

SELFIE AUTHENTICATION VIA MOBILE ONBOARDING

Biometric-based authentication automatically establishes the digital identifiers of users by taking a selfie. Advanced 3D face map technology quickly and securely authenticates users and unlocks their digital identities.

Step 1: Acquire
Mobile app captures an image of a valid government-issued ID (driver's license, passport or ID card) and a 3D face map

Step 2: Compare
At enrollment, a high-resolution selfie is automatically compared to the photo on the ID to reliably establish the digital identity of the user

Step 3: Authenticate
When future user authentication is needed, the app captures a fresh 3D face map and compares it to the original face map to unlock the user's digital identity

المرفق الثالث: الإحصاءات

-	5,862,000	total population
-	3,862,000	Lebanese population, out of which
-	2,239,960	adults above 23
-	1,622,040	children and adults up to 23
-	2,000,000	refugees that will not be covered for the food essential items subsidies, out of which
-	880,000	adults above 23
-	1,100,000	children and adults up to 23
-	8,000	LBP / USD current black market exchange rate
-	2.5	times annualized consumption v/s the first 6 months as the situation should normalize

المرفق الرابع: حقول البيانات لعملية التسجيل

No	Data Field	Registration Phase		Data Source	Digitized (Y/N)	Note
		Phase I	Phase II			
1	ID Number	X		MOIM	Y	For all HH members
2	First name	X			Y	For all HH members
3	Family name	X			Y	For all HH members
4	Father's first name		X		Y	For all HH members
5	Mother's first name		X		Y	For all HH members
6	Mother's last name		X		Y	For all HH members
7	Date of Birth		X		Y	For all HH members
8	Place of Birth		X		Y	For all HH members
9	Gender		X		Y	For all HH members
10	Family Status		X		Y	For all HH members
11	Registry Number		X		N	
12	Registry Place		X		N	town, caza, muhafazat
13	Student ID		X	MEHE	Y	children < 18 years of age + adults enrolled in educational institutions
14	Tax Identification Number	X		MoF		check with MoF to outline if it can be retrieved via web-service
15	Address	X		Self-dec	N	
16	Mobile phone numbers	X		Self-dec	N	main applicant and any adult members
17	Employee ID	X				for civil service/ judiciary/ military – 18+ HH members
18	Employment status		X			for all HH members: employed/ unemployed/ out of labour force
19	NSFF Number	X		NSFF		18+ HH members
20	Sector of employment		X			part time or full time): public, private, semi-public. If public, semi-public: civil service (grade)/ elected representative/ judiciary/ military/ police/ semi-public/ other
21	Wage income	X				18+ HH members
22	Income from other sources	X		Self-dec	N	for each HH member; returns on investments, rent from property, remittances from abroad, receipts from NGOs/ govt
23	Bank account (IBAN)	X		Self-dec		For the main applicant
24	Health insurance		X	MoH?	Y	coverage status of each HH member
25	Property ownership & registration number		X			or property tax record
26	Value of each residential/ commercial property owned		X	Self-dec	N	For 18+ HH members
27	Car Ownerhip Status	X		Motor Registry	Y	Plate number for all owned cars
28	Additional information on owned cars		X	Motor Registry		make, model, value – from insurance
29	Number of rooms	X		Self-dec	N	in the current dwelling
30	Number of bathrooms	X		Self-dec	N	in the current dwelling
31	Monthly rent paid		X	Self-dec	N	if residing in rented accommodation
32	Built up area of current dwelling		X	Self-dec	N	in Square meters
33	HH Ownership of assets		X	Self-dec	N	power generator, smartphone, air conditioner, heater, material of floor in dwelling
34	Number of Domestic Workers	X		Self-dec	N	
35	Highest Level of education		X	Self-dec	N	For all HH members
36	Bank deposit over XXX LBP/USD	X		Self-dec	N	above 12 to 24 times the monthly income threshold

المرفق الخامس: أمثلة عالمية

Country	Context	Price increase	Source/link
Egypt	In 2013 and 2015, energy subsidies amounted to 16 and 10% of GDP respectively. Stated goal: phase out all energy subsidies within a 5-year period; in practice, ad hoc price increases.	Gasoline +78% in 2014; +30-50% in 2016	Moerenhout (2017) https://www.oxfordenergy.org/wpcms/wp-content/uploads/2017/04/OEF-108.pdf
Saudi Arabia	In early 2016, the KSA announced a significant reduction in fossil fuel subsidies as a way to compensate shrinking government revenues – and the associated fiscal pressures – due to lower oil prices.	Gasoline +50%; natural gas +67%; ethane +133%	Rentschler et al (2017) https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0301421517303907
Iran	December 2010: plan to phase out subsidies over 5 years; during the first phase, the sharp increase in energy prices elevated the rate of inflation to 40%/year. Cuts in subsidies did not generate sufficient financial savings; cash transfers couldn't be rolled back and were left being eroded (4/5 of real value).	Energy prices were raised by a factor of 3 to 9; bread prices doubled	Salehi-Isfahani (2014) https://erf.org.eg/wp-content/uploads/2015/12/PP13_2014.pdf
Jordan	In late May 2012, newly appointed Prime Minister Fayez Tarawneh announced a new wave of subsidy reform. The increasing prices for gasoline, asphalt, and fuel oil for power generation resulted in increase in premium gasoline prices (for 95-octane gasoline) and raised electricity tariffs for major industrial and service sector.	Gasoline +26%	Inchauste et al (2017) http://documents1.worldbank.org/curated/en/745311489054655283/pdf/113262-PUB-PUBLIC-PUBDATE-3-22-17.pdf
Indonesia	In October 2005, the GoI increased prices significantly. In the short-term, they were a fiscal success (reducing subsidy expenditure by about a third in 2006)	Gasoline +88%; diesel +105%	Beaton et al (2017) http://documents1.worldbank.org/curated/en/745311489054655283/pdf/113262-PUB-PUBLIC-PUBDATE-3-22-17.pdf